جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٣١ مارس ٢٠٢٥

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المُتحفظ:

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٢٧٧,٧٦٤ مليون جنيه، مقابل نحو ٢٥١,٨٢٩ مليون جنيه خلال الفترة المُماثلة من العام المالي السابق، بزيادة قدرها ٢٥,٩٣٥ مليون جنيه.

وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية للشركة، مثل الفوائد الدائنة والإيرادات والأرباح المتنوعة، بنحو ٢٦٨,٣٩٣ مليون جنيه، بما يعادل ٩٦,٦٣% من الربح المُحقق.

وساهم ذلك في تحقيق زيادة الربح المُحقق بلغت نحو ١٩٠,٥٧٧ مليون جنيه عن المُستهدف بالموازنة الإستثمارية خلال الفترة، والمُقدر بنحو ٨٧,١٨٧ مليون جنيه، بنسبة تحقيق مُستهدف بلغت ٣١٨,٥٨%، مما يُشير إلى عدم دقة التقديرات المُدرجة في موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

- عدم قيام الشركة بتعديل المادة رقم (٧) من النظام الأساسي للشركة والسجل التجاري وفقاً لأخر تعديلات على هيكل المساهمين.

تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ قيمتها نحو ٣٣٠,٢٢٦ مليون جنيه (بعد إستبعاد مجمع الإهلاك بنحو ٦٢٣,٢٦٠ مليون جنيه)، وقد تبين بشأنها ما يلي:

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي:

* **نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه** قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها طبقاً للعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ حوالي (٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم) حيث قامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد بعد إنهاء التسجيل بناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في أبريل ٢٠٢٥.

* **نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه** قيمة أرض مجمع المخابز الآلية ببنها والبالغ مساحتها ٥٣٨٤,٧٠م٢ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠.

وبالتقدم للشهر العقاري ببنها لإستخراج شهادات القيود ومطابقة أرقام قطع الأرض محل العقد تبين أن بعض هذه القطع غير مُسجلة بملكية مجلس مدينة بنها، مما حال دون إتمام إجراءات التسجيل.

- ما زالت السيارة رقم (٦٤٧٨ ق.م.ب) نقل نصر ١٩٠ والمقطورة رقم (٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعة لقطاع القليوبية المُتحفظ عليهما بمركز نقطة شبراخيت منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ أثر حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة في ٢٠٢٣/٣/٣٠، وقد صدر قرار من السيد المستشار المحامي العام الأول لنيابة جنوب دمنهور الكلية بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣ بإلغاء تسليم السيارة والمقطورة إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وإعادة السيارة إلى مكان الإيداع.

وقد قامت الشركة برفع دعوى قضائية برقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ إيتاي البارود ضد وزير العدل وآخرين مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٥/٨، وما زال الوضع قائماً حتى تاريخ نهاية الفحص في أبريل ٢٠٢٥.

بلغت قيمة المخزون في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ١٣٠,٣٨٩ مليون جنيه، تبين بشأنها ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " الخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار تُقيم بإتباع طريقة المتوسط المتحرك " ونُشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة بكمية حوالي ٤٠٠ طن قمح أجنبي ٧٢% والبالغ قيمته نحو ٥,٥٦٤ مليون جنيه، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالي ٤١,٨٨٧ ألف طن من القمح الأجنبي ٨٧,٥% وحوالي ٢,٠٣٣ ألف طن من القمح المحلي، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع في ٢٠٢٥/٣/٣١.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات إكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات، وقد بلغت كمية القمح المطحون ٨٧,٥% بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ١,٠٥٠ مليون طن خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ بما يعادل حوالي ١,٠٢٥ مليون طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة الشركة - بفارق قدره حوالي ٢٥ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ١٢ ألف طن فقط بفارق قدره ١٣ ألف طن.

ويتصل بما سبق وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث أن متوسط أسعار البيع تراوح من ٤٣٧ جنيه للطن إلى ٣,٢٤١ ألف جنيه للطن بمطاحن الشركة.

بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢٥/٣/٣١ مبلغ نحو ٢١٣,١٣٣ مليون جنيه، ونحو ٢٠,٢٥٤ مليون جنيه رصيد دائن، يتضمن ما يلي:

- ما زال يتضمن حساب العملاء المدين مبلغ نحو ٣٨,٩٧٣ مليون جنيه قيمة باقي المُستحق على مسحوبات عملاء دقيق - **منظومة المكرونة** - والمُتوقف التعامل بها منذ أغسطس ٢٠٢٤ منها (نحو ١٤,٨٥٧ مليون جنيه شركة مضارب الدقهلية، نحو ٤,٩٦٦ مليون جنيه مصنع مكرونة الأميرة، نحو ٢,٨٥٠ مليون جنيه مصنع النور، نحو ١٢,٦٠٠ مليون جنيه الشركة العامة لتجارة الجملة) ، وذلك بالمخالفة لشروط التوجيه الوزاري رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢ الصادر في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية والمُتضمن أن يتم السداد في خلال ٣٠ يوم.

- مبلغ نحو ٨٩,١٧٦ مليون جنيه قيمة المُستحق على مسحوبات (عملاء المنظومة) وآخرين من **الدقيق الحر** خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ منها ما يلي (نحو ٨,٣٠٢ مليون جنيه شركة الفرسان، نحو ٦,٢٢٤ مليون جنيه مصنع مكرونة الأميرة، نحو ٥ مليون جنيه شركة مضارب الدقهلية، نحو ٣,٨٦١ مليون جنيه الشركة المصرية السودانية، نحو ١,١١٣ مليون جنيه مصنع النور)، بالإضافة إلى مسحوبات شركتي العامة والمصرية لتجارة الجملة

والبالغ مسحوباتهم نحو ٦١,١١٥ مليون جنيه (٤٧,٩٩٦ مليون جنيه الشركة العامة، ١٣,١١٩ مليون جنيه الشركة المصرية).

- مبلغ نحو ٥٥,٢٢٨ مليون جنيه قيمة المديونية المُستحقة على **الشركة القابضة للصناعات الغذائية** عن ما تم تسويته من مُستحقات لدى شركات تصنيع المكرونة (المنظومة المنتهية في أغسطس ٢٠٢٤) وتحميلها على الشركة القابضة والتي تم تسويتها بموجب محضري الأعمال المُورخين ٢٠٢٤/١١/١٢ ، ٢٠٢٥/١/٣١.

- ما زال لم يتم تحصيل المديونية المُستحقة على جمعية آمان التعاونية والبالغة نحو ١١,١٠٩ مليون جنيه عن باقي قيمة مسحوباتها من المكرونة عبوات زنة ١٠ كيلو بموجب أمر التوريد الصادر للشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وقد بلغت قيمة المسحوبات خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣٦,٤٨٥ مليون جنيه في حين بلغ المُسدد حتى تاريخ نهاية الفحص في أبريل ٢٠٢٥ مبلغ نحو ٢٥,٣٧٦ مليون جنيه.

- بلغ إجمالي أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والهيئة القومية للبريد في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٥٣١,٦٠٥ مليون جنيه، بتفاوت في نسب العوائد تراوحت بين ٧% حتى ٢٣,٢٥%، وقد تبين وجود أرصدة بنكية لا تحقق أية عوائد، من بينها مبلغ ١٢,٥١٩ مليون جنيه ببنكي القاهرة (فرع طنطا) والإسكندرية (عدا حساب بنك القاهرة مزايا رقم /٠٠٢٢) ، مبلغ ٢٢,٥٣٢ مليون جنيه مودعة بالهيئة القومية للبريد بعائد يومي يبلغ ٧%.

- تبين وجود رصيد بالدولار الأمريكي بحساب الشركة لدى بنك مصر (رقم ٤٤٧٣) قدره ١٠٩٢٥,٧٥ دولار في ٢٠٢٥/٣/٣١، وقد قامت الشركة بإثبات هذا الرصيد بقيمة ٥٢٤,٢١٧ ألف جنيه مصري بإستخدام سعر الإقفال بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠، دون إعادة تقييمه بسعر الإقفال في نهاية الفترة المالية الحالية، ويمثل ذلك مخالفة صريحة للفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) بشأن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، والتي تنص على " في نهاية كل فترة مالية، تُترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية بإستخدام سعر الإقفال ".

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود مبلغ ٢,٩٦٤ ألف جنيه مُجمد ببنك مصر فرع بنها يمثل قيمة الشيك رقم ٣٠٥١٢٥٩٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ بإسم السيد/ محمد محمد رفاعي،

وذلك رغم قيام الشركة بإصدار شيك أخر للمذكور برقم ٣١٢٩٧٩٨٨ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨ وقام بسحب الشيك بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٥.

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٣٧٤,٠٣٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ١١٢,٨٤٠ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٤/٧/١ والبالغة نحو ٢٦١,١٩٥ مليون جنيه، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ١٤٣ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٣٠,١٦٠ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلي:

- بلغ مخصص ضرائب متنازع عليها نحو ٢٢٦,٧٦٧ مليون جنيه ومبلغ ١٢,٣٣٣ مليون جنيه مُجنب بالأرصدة الدائنة وذلك لمواجهة الخلاف الضريبي بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون (منظومة الخبز الحر – نخالة منظومة) وخلافات ضريبية أخري على ضريبة القيمة المُضافة عن السنوات من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠١٩/٦ والبالغ قيمتها نحو ٢٣٥ مليون جنيه وفقاً لأخر مطالبة سداد من مصلحة الضرائب (قيمة مُضافة) في ٢٠٢٤/٥/٢٣ وقد تم سداد نحو ١٥ مليون جنيه في يناير ٢٠١٨ منها قيمة فروق تكلفة الطحن على أساس تكلفة طحن بمبلغ ٢٠٥ جنيه بدلاً من ١١٢,٥ جنيه للطن لتُصبح جملة المطالبة نحو ٢٢٠ مليون جنيه مُكون عنها مُخصص في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٢٢٦,٧٦٧ مليون جنيه هذا بخلاف المبلغ المُجنب بالأرصدة الدائنة لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق القمح المصري عن الفترة من ٢٠١٧/٦ حتى ٢٠١٩/٦ بمبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه ليصبح المبلغ نحو ٢٣٩,١٠٠ مليون جنيه.

وتُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشأنها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون من الشركة، وما حصلت عليه الشركات الشقيقة بأحقيتها في تخفيض الضريبة المُستحقة على تكلفة الطحن وذلك بناءً على تطبيق ما جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية.

يتضح مما سبق أن الخلاف الضريبي ما بين الشركة والمصلحة نحو ٨٥ مليون جنيه مما يُشير لوجود زيادة قدرها نحو ١٤١,٧٦٧ مليون جنيه في المُخصص المُكون بخلاف المبلغ المُعلى بالأرصدة الدائنة.

فضلاً عن الخلاف على ضريبة تكلفة الطحن بمبلغ نحو ٣٠,١٣٤ مليون جنيه عن السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ محل الدعوي رقم ٥٥٤٠٣ لسنة ٧٢ قضاء إداري القاهرة وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢١/٦/٢٤ بعدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها بعد الميعاد.

* بلغ مخصص عقوبات المطاحن مبلغ ٥٥ مليون جنيه المُكون خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١/٣١، علماً بأنه تم تأثير حقوق الملكية (خسائر مُرحلة) بمبلغ نحو ٥,١٢٨ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية تخص العام المالي السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على مطاحن (سرس الليان، ١٥ مايو، كفر الشيخ، دسوق) عن الفترة من ٢٠٢٣/١٠/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠.

إستتبع ذلك سداد الشركة مبلغ نحو ١٤,١٥٩ مليون جنيه قيمة غرامات نقص أوزان ومخالفة عينات تخص السنة الحالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ والمُدرجة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

ويتصل بما سبق وجود مخالفات عينات لقطاعات (المنوفية، الغربية، البحيرة) عن الفترة من ٢٠٢٤/١٠/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ لم تشملها المطابقة المُشار إليها بمبلغ نحو ٢,٥٠٧ مليون جنيه طبقاً لخطابات الهيئة العامة للسلع التموينية ومديريات التموين المُختصة والتي يتم توثيقها بمطابقة الشركة مع الهيئة في ٢٠٢٥/٣/٣١ والتي لم تتم المطابقة عليها حتى تاريخ الفحص في أبريل ٢٠٢٥.

* بلغ مخصص مطالبات القضايا نحو ٩٢,٢٦٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥٧,٨٤١ مليون جنيه عن المخصص في ٢٠٢٤/٧/١ والبالغ نحو ٣٤,٤٢٨ مليون جنيه وذلك بعد تدعيم المخصص بمبلغ ٨٨ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٣٠,١٥٩ مليون جنيه تعويضات لعدد ٢٢٢ قضايا عمالية على أرصدة الأجازات بموجب الأحكام النهائية الصادرة في غير صالح الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١.

وتجدر الإشارة أن جملة المُستخدم من المخصص خلال العام المالي السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مبلغ نحو ١٧,٥٠٠ مليون جنيه.

وما زالت تواجه الشركة العديد من الدعاوي العمالية المرفوعة من العاملين المحالين للمعاش وآخرين لا يزالون في الخدمة بشكل غير مسبوق، وقد إشتملت تلك الدعاوي ثلاث موضوعات رئيسية (المطالبات بالمقابل النقدي لرصيد الإجازات، المطالبات بالفروق المالية عن العمل خلال العطلات الرسمية، المطالبات بالعلاوات المقررة إعتبارًا من عام ٢٠١٦ ضمن الأجر الأساسي للعاملين، وما يترتب على ذلك من فروق وأثر مالي).

- تُباشر الشركة الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني المُقامة ضدها من ورثة سهير يعقوب سابا، مُلاك مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم، للمطالبة باستعادة أرض المطحن وآلاته، وقد أيدت محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ ما يدعي به الطاعنون، من أن ملكية مورث المدعين قد انتُزعت دون تعويض مناسب.
- تم إعادة الدعوى لاستئناف شبين الكوم، حيث صدر حكم بإحالتها إلى مكتب الخبراء لإعادة تقدير قيمة الأرض وفقًا للأسعار الحالية، والتي قد تصل إلى مائة مليون جنيه، وفقًا لتقديرات القطاع القانوني بالشركة.
- تم التعاقد مع مكتب الأستاذ/ محمد فريد الديب لمباشرة الدعوى، وتمت الموافقة على التعاقد مقابل ٣ ملايين جنيه تُسدد على دفعتين (١,٥ مليون جنيه مقدمًا، ١,٥ مليون جنيه عند صدور حكم لصالح الشركة، وفي حالة الخسارة يتم استرداد الدفعة المقدمة بعد خصم ١٠٠ ألف جنيه) بموافقة مجلس الإدارة رقم (١٠) في ٢٠٢٤/٨/٢٥.
- تم استئناف الدعوى برقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق.س.ع شبين الكوم (معادة من النقض)، وأحالتها إلى مكتب الخبراء.

وبشأن ما سبق لم نتلقَّ إفادة القطاع القانوني بتقدير قيمة الإلتزام المالي المُحتمل على الشركة عن هذه الدعوى، الأمر الذي يحول دون تحديد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة أي إلتزامات قانونية قد تنشأ، بما في ذلك الغرامات، الرسوم، أو المصروفات التي قد تترتب على الشركة نتيجة لهذا النزاع القانوني، ونؤكد أهمية الحصول على هذه الإفادة في أقرب وقت ممكن لضمان إتخاذ التدابير المالية المناسبة وحماية مصالح الشركة.

- بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٢٤١,٨٦٩ مليون جنيه (دائن)، نحو ٩٩٦ ألف جنيه (مدين)، وبالمراجعة تبين عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٥/٣/٣١ مع الهيئة العامة

للسلع التموينية على أرصدتها الدائنة البالغة نحو ١٨٤,٤٦٥ مليون جنيه والمدينة البالغة نحو ٦٤١,٨٣٦ ألف جنيه.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة فى ٢٠٢٥/٣/٣١ والبالغة نحو ٦,٥٧٦ مليون جنيه، وقد تم سداد مبلغ نحو ٦,٣٧٣ مليون جنيه المستحق عن شهر مارس ٢٠٢٥ في ٢٠٢٥/٤/١٠ بفارق قدره نحو ٢٠٣ ألف جنيه.

- تضمن حساب خدمات مشتراه في ٢٠٢٥/٣/٣١ مبلغ نحو ١,٥٥٦ مليون جنيه تحت مسمي صندوق موازنة الأسعار يمثل قيمة المُستحق لصندوق موازنة الأسعار والأنشطة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية متضمن مبلغ عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانوني لهذا الأمر وذلك رغم قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل الحصول على عمولة بنسبة ١٥% من قيمة البيع.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتي تبلغ نحو ٥,٥٢٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية، فضلاً عن عدم قيام الشركة بسداد قيمة المُستحق عن نسبة المساهمة التكافلية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والبالغ قيمته نحو ٦,٧٨١ مليون جنيه بالأرصدة الدائنة (حسابات دائنة للمصالح والهيئات).

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٥/٣/٣١ المبالغ التالية:

* نحو ٢٢٧,٣٤٧ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير، ونحو ٧٧,٣٠٢ مليون جنيه خدمات مباعة منها (نحو ٧٤,٢٢٤ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة، نحو ٣,٠٧٨ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.
* نحو ٨,٥٥٨ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ ضمن حساب خدمات مباعة، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

- أوضحت قائمة التدفقات النقدية إنخفاض صافي التدفق الناتج من التشغيل حيث بلغ في ٢٠٢٥/٣/٣١ مبلغ نحو ١٢٥,٢٢٥ مليون جنيه مقابل نحو ١٣١,٢٧١ مليون جنيه عن الفترة المثيلة، والذي يُشير إلى زيادة الذمم المالية (أرصدة العملاء والأرصدة المدنية) وكذا زيادة في قيمة المخزون أو زيادة في إستخدام نقدي أكبر عن الإلتزامات قصيرة الأجل على الرغم من زيادة الأرباح قبل الضرائب.

وقد إنخفض رصيد النقدية في ٢٠٢٥/٣/٣١ والبالغ نحو ٥٤٧,٦٥٤ مليون جنيه مقابل نحو ٨٤١,١٥٨ مليون جنيه عن الفترة المثيلة، مما يُشير إلى أن الشركة قد إستهلكت جزء من نقديتها بمعدل متسارع عن العام السابق نتيجة الزيادة في الإستثمارات وتوزيعات الأرباح - طبقاً لقائمة التدفقات النقدية - وفي هذا الشأن نُشير إلى أن زيادة التوسع الإستثماري يحتاج إلى دراسة مُسبقة للعائد المُتوقع لضمان عدم تأثيرها على السيولة النقدية.

- أسفرت نتائج أعمال بعض المخابز (السادات، دمنهور، طنطا نواشف) التابعة للشركة عن خسائر بلغت نحو ٤,٣٨٨ مليون جنيه.

- نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصي بتطويره لتحقيق الأهداف المرجوة.

الإستنتاج المتحفظ:

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها فلم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً:

- ما زال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص **بعضها محل دعاوى قضائية** مازالت متداولة والبعض الآخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل ومن أمثلة ذلك (مطحن سرس الليان القديم، مطحن المعداوي بمنوف، أرض مطحن قشعمي بدسوق، شونة شبين القناطر).

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقاري أو إستغلاله، وذلك بعد تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩.

- عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (الفندق، القاعة، الكافيتريا، ومواقع أخري) حيث تبين عدم تناسب إيراداته مع التكلفة الدفترية والبالغة نحو ٢٤,٣٩٠ مليون جنيه ... العائد المُحقق يُمثل نسبة ضعيفة للغاية من تكلفة إنشاء المبنى، والتي تراوحت نسبة العائد إلى التكلفة خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ بين ٠,٥١% و٤,٣٩% مما يُشير إلى تدني كفاءة إستغلال هذا الأصل الإستثماري.

ويُستدل من تحليل الإيرادات والمصروفات خلال سنوات النشاط أن إجمالي الربح المُحقق بلغ نحو ٤,١١٣ مليون جنيه فقط، مقابل تكلفة إجمالية تُقارب ٢٤,٣٩٠ مليون جنيه، وهو ما يُمثل عائدًا متراكمًا لا يتجاوز ١٦,٨٦% من التكلفة خلال فترة تقارب ست سنوات.

- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حُكم قضائي لصالح الشركة عام ٢٠١٦ في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠١٤.

- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ١٥,٢٥٠ مليون جنيه، متضمنًا مبلغ نحو ١٢,٦٤٧ مليون جنيه يمثل قيمة آلات ومعدات خاصة ببعض مطاحن الشركة، تم شراء بعضها منذ عام ٢٠١٩ ولم تُستخدم حتى تاريخ نهاية الفحص في مارس ٢٠٢٥، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل، رغم تأكيد الشركة المُتكرر في ردودها أنه سيتم إستخدام هذه الآلات والمعدات في تطوير مطاحن الشركة.

- عدم إستغلال بعض الطاقات الإنتاجية المُتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ مما له الأثر في تعظيم عوائد المال المُستثمر، ومن صور ذلك (مطحن ٢٣ يوليو لإنتاج الدقيق إستخراج ٧٢%، مصنع مكرونة شبين الكوم، مخبز طنطا حلويات ونواشف).

- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ٣,٣٧١ مليون جنيه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.

- تضمن مخزون قطع غيار فى ٢٠٢٥/٣/٣١ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٢٧٠,٨٦٤ ألف جنيه (طبقاً لحصر وبيانات الشركة المُسلمة لنا).

- تضمن مخزن إنتاج تام (ورش) في ٢٠٢٥/٣/٣١ مبلغ نحو ٦٠,٩٥٨ ألف جنيه قيمة أصناف تم تصنيعها منذ ديسمبر ٢٠١٧ لخطوط إنتاج الدقيق البلدي التي تم تكهينها.

- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري ما يلي (مبلغ نحو ١,٨٦٠ مليون جنيه قيمة تأمينات لدي الغير، مبلغ نحو ٥٧٢ ألف جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير) لم ترد الشهادات المؤيدة لهما.

- بلغ رصيد الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٢٧٤,٧٤٣ مليون جنيه وبنسبة ٣٦٦,٣٢% من رأس المال المُصدر والمدفوع والبالغ نحو ٧٥ مليون جنيه، وهو ما يُعد تجاوزًا للحدود المعقولة وغير مُتسق مع الغرض الأساسي من تكوين هذا الإحتياطي والمُتمثل في تغطية خسائر مُستقبلية أو تعزيز المركز المالي للشركة، طبقاً للمادة (٤٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادتين رقما (٩١، ١٩٢) من لائحته التنفيذية.

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٥/٣/٣١ المبالغ التالية:

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقي الحصص النقدية، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في تلك المبالغ.

* نحو ١,٥٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

* زيادة الإنفاق على إحلال وتجديد مطاحن قطاع البحيرة بنسبة ٣٧,١٤% عن المُعتمد بالخطة الإستثمارية البالغ ٢ مليون جنيه.

* إنفاق مبلغ نحو ٨٠٥,٥٠٨ ألف جنيه على بعض المشروعات رغم عدم إعتماد أية مبالغ لها بالخطة الإستثمارية، ومن ذلك (مخازن وشون وورش ومستودعات، إحلال وتجديد مخابز الشركة، إحلال وتجديد صوامع الشركة).

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

تحريراً في ٧ /٥/ ٢٠٢٥

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ علي سيد علي)